المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 08 -- العدد 01 -- جوان 2017 ص 130 - 149

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ المنظومة الأمنية: مقاربة نسقية

Civil society as an actor in establishing the security system: A systemic approach

أستاذ مساعد أ. إبراهيم قاسمي MAA. Ibrahim Gacemi gacemia42@yahoo.com	علم الاجتماع الاتصال	الكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس - الجزائر

DOI :

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتبين متغيرين كلاهما من متطلبات دولة المؤسسات الأمن بمجلاته، والمجتمع المدني بمؤسساته، فالدولة الجزائرية تدرك أهمية هذين النسقين وخاصة في دولة ما بعد المصالحة الوطنية، لأنها مرت بعشرية سوداء مست جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وحتى البيئية، من بداية الثمانينيات ونهاية التسعينيات أي بعد التعددية والتحول الديمقراطي، في هذه المقالة نود التعرف على مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة ومجالات ممارسة نشاطها، والتعريف بالمنظومة الأمنية على إختلاف مجالاتها، ومن ثم إبراز أهمية المجتمع المدني بإعتباره فاعل في ترسيخ المنظومة الأمنية في الدولة الجزائرية .

كلمات مفتاحية: المجتمع المدني ؛ المنظومة الأمنية .

Abstract

This study came to show two variables, both of which are requirements of the state of security institutions in its magazines, and civil society in its institutions. The Algerian state understands the importance of these two formats, especially in the post-national reconciliation state, because it went through a black decade that touched all political, economic, social, cultural, and even environmental levels, from the beginning of the eighties to the end of The nineties, i.e. after pluralism and democratic transformation, in this article we would like to get acquainted with the various civil society institutions and the areas of their activities, and introduce the security system in its various fields, and then highlight the importance of civil society as an actor in consolidating the security system in the Algerian state.

Keywords : Civil Society ; the security system.

مقدمة

جاءت هذه الدراسة لتبين مفهوم الأمن بمجلاته، والمجتمع المدني بمؤسساته، فالدولة الجزائرية تدرك أهمية هذين النسقين وخاصة في دولة ما بعد المصالحة الوطنية، لأنها مرت بعشرية سوداء مست جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وحتى البيئية، من بداية الثمانينيات ونهاية التسعينيات أي بعد التعددية والتحول الديمقراطي، في هذه المقالة نود التعرف على مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة ومجالات ممارسة نشاطها، والتعريف بالمنظومة الأمنية على إختلاف مجالاتها، ومن ثم إبراز أهمية المجتمع المدني بإعتباره فاعل في ترسيخ المنظومة الأمنية في الدولة الجزائرية . مركزة على مجموعة من المحاور وهي : - ما هو المجتمع المدني ؟ وماهي أبرز مؤسساته في الجزائر ؟

- ما هي المنظومة الأمنية ؟

- كيف يساهم المجتمع المدني في ترسيخ المنظومة الأمنية ؟

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ المنظومة الأمنية – مقاربة نسقية -

أولا - ما هو المجتمع المدني ؟

- هو التنظيم الاجتماعي الذي يتكون من مجموعة مؤسسات المتنوعة تعليمية ومهنية وسياسية وثقافية وحقوقية كالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية، وكذلك الخيرية .....الخ والتي تسودها قيم ومبادئ التسامح والقبول بالآخر والحوار السلمي واحترام الحرية والخصوصية الفردية.

- ويعتبر : "شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لإفرادها والدفاع عن هذه المصالح وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات". (سعد الدين إبراهيم، 2000، ص :7 .)

"محمد عابد الجابري"مهما كان الإختلاف في تعريف المجتمع المدني، فإنه من البديهي ولا يمكن أن يكون محل إختلاف، هو أن المجمع أولا وقبل كل شيء "مجتمع المدن"، ومؤسساته هي التي ينشاها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الإجتماعية

والإقتصادية والثقافية، فهي إذا مؤسسات إرادية أو شبه إرادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي التي هي مؤسسات طبيعية يولد الفرد فيها منتميا إليها مندمجا فيها، ولا يستطيع الإنسحاب منها كالقبيلة والطائفية " (محمد عابد الجابري، 1993، ص، 8) . واتفقت وجهات نظر غالبية المفكرين والباحثين على اعتبار التمظهرات الأساسية للمجتمع المدني هي" :النوادي الاجتماعية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات الشعبية، والجماعات المهنية، والاتحادات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية".(أماني قنديل، 1999، ص ص :99 100). ويجمع الكتاب والسياسين على أن للمجتمع المدني أركان وهي" : (سعد الدين إبراهيم، 2000، ص ص، 13 14)

1 - الفعل الإداري الحر: المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة للأفراد، ولذالك فهو ليس كالجماعة القرابية (الأسرة والعشيرة والقبيلة)، فلا دخل للفرد في إختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها على من يولدون أو يعيشون على إقليمها الجغرافي.

2 - التنظيم الجماعي: المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء إختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة،

3 - أخلاقي سلوكي: وينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والتزام في الإدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الإحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

ثانيا: مؤسسات المجتمع المدني في الدولة الجزائرية: تتنوع تنظيمات المجتمع المدني في التجربة الجزائرية، إذ أنها تشمل كل أشكال المشاركات التطوعية سواء كانت عامة أو خاصة، سياسية أو غير سياسية، اجتماعية، أو ثقافية ، إنطلاقا من هذا الإدراك تم الإتفاق بين الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على أن المؤسسات التالية تدخل في إطار ما نسميه المجتمع المدني وهذه التنظيمات هي :

- الجمعيات الأهلية الخيرية وجمعيات تنمية المجتمع .
- النقابات والإتحادات المهنية.
- الأوقاف والجمعيات الدينية المحلية .
- النوادي والجمعيات الثقافية والرياضية .
- إتحادات رجال العمال" . (دبلة عبد العالي،2011، ص ص، 138 139)

وكما هو معلوم لدى عموم الجزائريين أن ممارسات المجتمع المدني شرع تقريبا منذ مرحلة الأحادية الحزبية، "وتأسست على إثر أحداث 05أكتوبر 1988 المأسوية مجموعة من مؤسسات المدنية كالجمعيات المهنية والثقافية، مثل الرابطة الجزائرية للتنظيم العائلي، والرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وتأسست هيئة المحامين"،وقد بلغ عدد الجمعيات بعد فترة وجيزة من إقرار دستور 23 فيفري 1989 أصبح العدد 12000، وقفز هذا العدد إلى 28000 في الفصل الأول من عام 1990 ليبلغ سنة 1998 45000 جمعية وطنية ومحلية، وتشير تقديرات رسمية أن العدد بلغ سنة 2000 بلغ 57000 جمعية" (عروس الزبير، 2000، ص، 21).

1- الجمعيات : تشكل الجمعيات بصفة عامة ثقلا كبيرا في المجتمع المدني نظرا لتنوع مجالات تخصصها و اهتماماتها،وبإعتبارها الوسيلة المثلى للأفراد من اجل الاتحاد و التعاون المشترك فيما بينهم لتحقيق مصالحهم و أهدافهم المشتركة، وترقية الأنشطة ذات الطابع المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، التربوي، الثقافي و الرياضي.

شرع العمل الجمعوي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاطات الجمعية بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة وفي إطار سياسته بل إنها كانت الدعم من قبله، لكن البروز الكبير كان بعد دستور 1989،وخاصة قانون 90-31 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات، وبالرجوع إلى المشرع الجزائري نجده وقد تصدى لتعريف الجمعية في المادة 02 بقوله : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على

الخصوص.ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له"(الجريدة الرسمية،1990)، وبعد صدور هذا القانون تتأسس العشرات من الجمعيات ونذكر:

أ- المنظمات النسوية : تضم أكثر من 30 منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة وتقاوم العنف الموجه ضدها

يمكن تصنيفها إلى:

1-الجمعيات الخيرية النسائية : و هي أكثرها انتشارا.

2-الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب : يرصد نوعان، التابعة للأحزاب المعارضة التي تتبنى الطابع الإيديولوجي، والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة وأهمها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA

3-الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

4-النوادي النسائية، التنظيمات النسوية الحرة عن أي تيار" (باري عبد اللطيف، 2007، ص،111)، ويتواجد في الميدان العديد من الجمعيات التي تعنى بشؤون المرأة لا يتسع المجال لذكرها، أبرزها :

جمعية اقرأ - جمعية " نساء في إتصال(F.E.C) - جمعية راشدة

ب- جمعيات حقوق الإنسان :

1- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي برز نشاطها خلال أحداث أكتوبر 1988

2- والمرصد الوطني لحقوق الإنسان سابقا أو اللجنة الإستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها حاليا " (Rachid BENYOUB, 2000, p.134)

ج- المنظمات الطلابية :

الإتحاد العام الطلابي الحر والرابطة الحركة الطلابية .

د- الجمعيات الثقافية : نقصد بها تلك المؤسسات التي تعنى بقضايا المجتمع من الناحية الثقافية،ومن هذه المؤسسات، يمكن ذكر:

1وزارة الثقافة، التي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الشأن بحكم تخصصها.

2-قصر الثقافة، والأندية المختلفة.

3-المنظمات والجمعيات ذات الأهداف الثقافية :إتحاد الأدباء والكتاب، الجمعيات الفلسفية.

4-وزارة الأوقاف والإرشاد، عن طريق إعداد خطباء المساجد والتأكيد على الأبعاد المستنيرة للدين الإسلامي .

وفي مقابل هذه الجمعيات تنشط الحركة الثقافية البربرية من أجل إعادة إعتبار للثقافة الأمازيغية والهوية البربرية للشعب الجزائري وهي التي تطالب بجعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية بجانب اللغة العربية منذ سنة 2001. ويعتبر ظهور الحركة إمتداد لنضال مفكري وشعراء وأدباء وفناني من الأدباء وسياسيو ومواطنو منطقة القبائل ونظرا للإنجازات التي حققتها الحركة تفرعت منها ثلاثة قيادات :

1- التنسيقية الوطنية جناح التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية .
2- التجمع الوطني .
3- اللجنة الوطنية تحت وصاية حزب القوى الإشتراكية" (Rachid BENYOUB, 2000, p.137)

ه- الزوايا والطرق الصوفية : ومن أهم الطرق المنتشرة في الجزائر :الطريقة القادرية، الشاذلية، السنوسية، الدرقاوية، العليوية، الطيبية، التيجانية، المريدية، والمرابطية .

و - المنظمات الشبانية : انعقاد الندوة الوطنية الأولى للشباب سنة1975 تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء" (محمد بوضياف،2010ص، 30) لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب " (احمد بوكابوس،2008، ص، 75)

2- النقابات المهنية : النقابات ليست وليد الاستقلال وإنما هي مرحلة سابقة فأولى التنظيمات النقابية في الجزائر كانت سنة1878 ، حين شكل عمال المعادن والطباعة

الحجرية غرفتين نقابيتين في مدينة الجزائر" (إدريس بولكعيبات،2007،ص،150)، وبعد ذلك بدأ العمل النقابي في الاتساع .وقد أشارت إحصائيات نشرة مصالح العمل التي كانت تصدرها الحكومة العامة، إلى أنه في سنة 1901 كانت توجد 101 نقابة منها 49 في مدينة الجزائر و 30 في وهران و 22 في قسنطينة ثم قفز هذا الرقم سنة 1911 إلى 241 نقابة منها 126، في مدينة الجزائر و 61 في وهران و 54 في قسنطينة.

1- الإتحاد العام للعمال الجزائريين : يعتبر أهم تنظيم عمالي في الجزائر منذ إعلان ثورة التحرير،والذي لعب في تأسيسه السيد عيسات إيدير دورا رياديا عام 1956، عرف هذا التنظيم فترات من الإستقلال والحرية عن هيمنة السياسيين (1962-1968) "

(Rachid BENYOUB, 2000, p.136)، لكن دستور 1989 أقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم. هذا إضافة إلى تنظيمات نقابية أخرى أهمها :

النقابة الإسلامية للعمل - sit : 1990 إذ مثلت النقابة الموازية التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة.

2-اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر :تأسست من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام1992 ، مواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

3-الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين UNPA: تأسس سنة1953 ، واستقل عن جبهة التحرير الوطني في1988 " (هشام عبد الكريم، 2006، ص- ص، 90-93)

- عاد الإتحاد إلى ممارسة العمل بشكل طبيعي بوصفه قوة إجتماعية وسياسية لكن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية التي عرفتها البلاد مطلع التسعينات وخاصة متطلبات إعادة الهيكلة التي أضعفت الإتحاد" . عام 1989 وتحت قيادة عبد الحق بن حمودة .

ثالثا : المنظومة الأمنية : شاع استخدام مصطلح الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام1648 ، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة Nation-States،وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة، الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات

نظرية وبنى مؤسساتية، وصولا إلى طغيان استخدام تعبير" إستراتيجية الأمن القومي"، منذ تسعينيات القرن المنصرم" (سليمان منذر، 2009). وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الأمن هو من المفاهيم الحديثة، والتي استخدمت أول مرة عام1947 ، حيث أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي، حينما نص الميثاق في المادة 1 على أن: من بين مقاصد الأمم المتحدة : حفظ السلم والأمن الدوليين" (معمر بوزنادة، 1992، ص،17)، وإن المهتم بمفهوم الأمن، يلاحظ أن تعريف هذا الأخير مر بمرحلتين أساسيتين، هيمن في المرحلة الأولى اتجاه تقليدي أو إستراتيجي، ينظر إلى الأمن من خلال المتغيرات العسكريةMilitary variables ، وانتقد" ماكنمارا Mcnamara هذه الرؤية التقليدية للأمن ورأى أن الأمن لا يكمن في القوة العسكرية وحدها، ولكن في أنماط تنموية مستقرة من التطور الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي ... وفي الأمم النامية عبر كامل العالم ... إن جذور أمن الإنسان، لا تكمن في سلاحه، ولكن تكمن في ذهنه .ومن ثم يعرف الأمن الوطني قائلا " الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو الوسائل العسكرية، على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، على الرغم من أنه يندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن" (أوشن سمية،2010،ص،53) وهذا الذي سنركز عليه في هذه الدراسة .أما في المرحلة الثانية، فقد اهتم الباحثون بالأمن بخلاف ما كان في الرؤية التقليدية، من خلال أن الأمن تتداخل فيه مختلف المتغيرات العسكرية وغير العسكرية، أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن، غير أنه يتوجب الحذر من هذا الفصل الجامد بن الاتجاهين. وقد سيطرت حتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن بإختزاله في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليه من زاوية" القوة القومية "في المقام الأول، من قبل كل من صناع القرار والإستراتيجيين" (عبد النور بن عنتر،2005،ص،15)، ويعرف الأمن وفقا لهذا الاتجاه على أنه" :الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية " (طارق رداف، 2006، ص،10) ولئن كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمني، فقد وسع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وهي خصائص الاتجاه الجديد أو المعاصر لتحديد مفهوم الأمن، إذ أن هذا الاتجاه هو حصيلة التغير الذي طرأ على الرؤية التقليدية لمفهوم الأمن، والذي جاء نتيجة للتغير الذي

حصل في خصائص النظام الدولي، وانتقال مفهوم الإستراتيجية تبعا لذلك من معناه العسكري الضيق إلى معنى أكثر اتساعا وشمولية أدى بدوره إلى اتساع مدلول الأمن، واتخاذه أبعاد ومعاني إضافية " (عبيدلي العبيدلي،2009)، ويعرف الأمن وفقا لهذا الاتجاه على أنه" :الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية " (طارق رداف، 2006، ص،11)، وقد اختلفت اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، في وضع تعريف جامع وشامل للأمن، يحيط بجوهره وأهدافه، متضمنا أبعاده وأنواعه، ممتدا إلى جذوره ومصادره، ... ولعل سبب هذا الخلاف هو تأثير موقع كل منهم على زاوية النظر إلى الأمن، وانعكاسات تخصصاتهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية على موقع الأمن في هذه الدراسات، وعلى تأثرها وتأثيره عليها، ويختلف في ذلك منظور الدراسات الاجتماعية للأمن عن منظور الدراسات السياسية عن منظور الدراسات الاقتصادية.

بناء على ما سبق، يمكن القول، أن وضع تعريف للأمن كمفهوم وممارسة من الباحثين مازال لم يتحقق بعد، غير أنه يجب الإنطلاق من تعريف، يكون وفقه الأمن توفير الدولة لجميع الظروف المساعدة على تدعيم وحماية خياراتها السياسية، ومصالحها الاقتصادية، وكذلك هويتها الحضارية والثقافية، وتماسكها الاجتماعي، بالقدر المناسب، لإستمرار وجودها كدولة، وذلك بإستعمال الوسائل العسكرية التقليدية والمعاصرة، وكذلك مختلف الوسائل الأخرى الدبلوماسية، والاقتصادية، وكل الوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف. ومنه يمكن إعادة النظر في المفهوم من خلال النظر إليه في شكل منظومة متناسقة ومتكاملة، ونعني به ذلك الأمن الذي يمس المواطن والأسرة والأمة والدولة في جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والبيئية والسياحية والصحية ...، وقد لفت برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) في تقريره لسنة 1994ضرورة الإنتباه لمفهوم الأمن وضرورة توسيع مجاله ليشمل المضامين والمجالات الآتية :

- **الأمن الإجتماعي**
- **الأمن السياسي**
- **الأمن الثقافي**

- الأمن الاقتصادي

- الأمن البيئي والصحي .

من خلال هذه التركيبة الأمنية يمكن الإشارة إلى حقيقة وهي أن الأزمة الأمنية الجزائرية مركبة سياسية إقتصادية وإجتماعية هته المرحلة سميتها مرحلة تدخل المؤسسات الأمنية بدا من 1988الى سنة 1997.

رابعا : المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ المنظومة الأمنية : المقاربة الأمنية لابد من النظر إليها في منظومة متكاملة، هذه النظرة النسقية التي أشار إليها بارسونز في نظريته النسق الإجتماعي، والتي تعتمد على أربع متطلبات وهي: التكيف . تحقيق الهدف . والتكامل . الحفاظ على النمط القائم" (جون سكوت،2009،ص،78)، هذه المتطلبات تتخلل أي نظام إجتماعي أو أي بنية أو مؤسسة استمراريتها وبقاءها يتوقف على هذه المعادلة، وهكذا فإنه يمكن تصنيف الأدوار والمؤسسات وفقا لأهميتها التكيفية أو التكاملية بالنسبة للنظام الإجتماعي، **من خلال هته المبادئ الأربعة أين نلمس فاعلية المجتمع المدني في تحقيق المنظومة الأمنية ؟ .**

المجتمع المدني من خلال هذا المحك يمكن اعتباره بناء داخل النسق الإجتماعي الذي هو الدولة أو المجتمع الجزائري ، له وظائف وأنسق فرعية وهي تنظيماته المختلفة ونشاطاته المتعددة جمعيات نقابات يمس جميع جوانب أنشطة الحياة السياسية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية و البيئية والصحية وحتى الرياضية ، الإعلام كذلك يغطي هته الجوانب على إختلاف مؤسساته المكتوبة والسمعية البصرية، في النهاية هما بمثابة نسق إن أحسن توظيفه يمكن أن تخدم الفرد كمواطن والجماعة والأسرة والمجتمع والدولة والحفاظ على توازن كيان الدولة، من خلال تنوع نشاطاته وممارساته التي تمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وقد ورد تعريف سابق للمجتمع المدني، وهو تلك المساحة التي تتموقع بين الأسرة والدولة، والإعلام يعتبر كذلك جزءا من هذا الفضاء .

فمثلا هناك جمعيات تختص بالجانب الاجتماعي وتحافظ على أمنه .

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ الأمن الإجتماعي : الذي يلعبه في المجال الاجتماعي مثل دوره في توفير الأمن والسلام من خلال إيجاد بيئة موائمة بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ

التهديد بالعدوان، و له كذلك دور في مجال تحسين مستوى السكن والصحة من خلال تعزيز و تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الأولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الأسرة ورعاية الطفولة والأمومة، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر الذي سوف يظل في مقدمة الشواغل وستزداد مكانتها بروزا في جميع المناطق، فلقد تحقق بعض التقدم ولكن بعيدا عن القدر الكافي .

يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي المجال الأول الذي برزت فيه أشكال التضامن، فالمجتمع المدني يعمل على البحث وجمع إحصائيات المعوزين، وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن وممثليه أمام الإدارة، فبعد إنشاء قوائم المعوزين تقوم بتقديمها للجهات التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم ومختلف الفئات المحتاجة، وبالتالي تكون حريصة على ضمان الإعانات لهم وضمان عدم التأخر في تقديمها، ويظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في : الإعانات الاجتماعية للأطفال، الإعانات الطبية، الإعانات الاجتماعية، ولمحاربة الفقر والحد من التهميش الاجتماعي يعمل المجتمع المدني على:

- تدعيم التعليم :من منطلق" التعليم للجميع "تساعد الجمعيات النشطة على تحقيق هدف التعليم قبل التمدرس لصالح جميع الأطفال، قدمت برنامجا للتعليم الابتدائي غير الرسمي لأطفال الفقراء، والريفيين والمتسربين من التعليم .

- ضمان صحة النساء خاصة الأمهات ومكافحة الأمراض المتنقلة: في هذا الإطار تقوم الجمعيات بملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة أطباء لتحسيس وتوعية الأطفال، خاصة في مقر الجمعيات، كما تقوم أيضا بتخصيص أيام لتوعية الأم الحامل وكيفية حماية طفلها، خاصة وأن هناك علاقة قوية بين الصحة والفقر، فالفقر يدمر حياة الإنسان، وهو أكبر عدو للصحة وللتنمية .

- تحسيس أفراد المجتمع: تؤدي منظمات المجتمع المدني دورا كبيرا من خلال القيام بتحسيس جل أفراد المجتمع بضرورة مكافحة الفقر وحقهم في العيش واستغلال كل الموارد المتاحة . بالإضافة إلى هذا :

- محاربة الجريمة والعنف بكل أشكالها : تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا محورياً في التوعية الأمنية والإبتعاد عن السلوك الإجرامي والإنحرافي وذلك بفضل طبيعتها البنيوية وأهدافها السامية وسهولة الحركة والمبادرة لديها . فعلى أجهزة الدولة الأمنية (الشرطة – الدرك) أن تعي أهمية هذا الدور بتوثيق عرى العلاقة معها وتفعيل العمل بغية إيصال الرسالة المناسبة إلى جمهور المواطنين التي تتوجه إليه هذه الجمعيات وفقاً للمجالات التي تعنى بها، وهذا لا يتأتى إلا بالممارسات من خلال عقد الندوات ولقاءات مشتركة يمكن أن تعقد في مراكز الشرطة لتعطي رسالة واضحة تدل على حضانتنا لهذه الجمعيات.

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ الأمن السياسي

- المجتمع المدني ومكافحة الإرهاب : لاشك أن الدولة الجزائرية إكتسبت خبرة في مكافحة الإرهاب لكن ينبغي الإشارة إلى أن الحكومات وحدها لا تكفي في التصدي لهذه الظاهرة فينبغي ضرورة إشراك هذه المؤسسات ، من هنا يعول أهميتها في التوعية بين أعضائها أولا، وجمهورها ثانيا من مخاطر الإرهاب ومضاره، من خلال جمعيات حقوق الإنسان مثال: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأسست سنة 1987 وهي منظمة غير حكومية،ومجالات اهتمامها السعي للدفاع وترقية حقوق الإنسان ونشر التوعية لمبادئ حقوق الإنسان وإحترام الحريات الفردية والجماعية كما تقوم ببحوث ودراسات وحملات توعية– مراقبة المحاكمات والإنتخابات، رصد الإنتهاكات والدفاع عن ضحايا الإرهاب وقضايا الرأي العام والتدخل لدى السلطة العمومية، ترتبط بعلاقات مع العديد من المنظمات الدولية ولها صفة مراقب في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عضو في المنظمة العربية لحقوق الإنسان والاتحادية الدولية" (أيمن إبراهيم الدسوقي، 2000 ، ص،68).

- المجتمع المدني والمشاركة السياسية : ساهم العديد من منظمات المجتمع المدني في تكريس الإصلاحات السياسية التي قادها رؤساء الجزائر، بداية من مرحلة الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية من خلال المحطة التالية:

- مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تشكيلة المجلس الانتقالي من أجل تعيين رئيس الدولة الجزائرية سنة1994 ، والمتكون من 192 عضو توزعوا على شكل :

35 % للأحزاب السياسية، و 47% للمجتمع المدني، و 16% لمؤسسات الدولة " (رابح لونيسي،2007،ص، 368).

- المجتمع المدني والتعديلات الدستورية : شاركت فواعل المجتمع المدني في إعداد تعديلات الدستور من خلال تشكيل لجنة المشاورات المتشكلة من" عبد القادر بن صالح "رئيس مجلس الأمة والجنرال" محمد التواتي "والمستشار" بوغازي"، تتولى هذه الهيئة الإسماع للأحزاب السياسية ومختلف فواعل المجتمع المدني والشخصيات السياسية والوطنية، هذا من أجل المراجعة العميقة للدستور، وفي هذا السياق طالبت الهيئة من منظمات المجتمع المدني تقديم عروض ومذكرات مكتوبة تتعلق أساسا باقتراح تعديلات تمس المنظومة الدستورية، وكذالك تكليف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم جلسات استماع وحوار مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني، للحفاظ على حركيته وتعزيز العلاقات الاجتماعية فضلا عن البحث في السبل والآليات اللازمة التي سوف تجسد التوصيات المنبثقة عن الإصلاحات " (سمير شعبان،2013).

- المجتمع المدني وإحقاق الإصلاح السياسي : ويمكن أن نذكر الوسائل والإمكانيات المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر لتفعيل الإصلاح السياسي كما يلي:

-الاجتماعات واللقاءات :وهذه الوسيلة مكفولة دستوريا من خلال المادة (42) من الدستور الجزائري، فمن خلال عقد المجتمع المدني أن يوصل أفكاره ويوجه رسائله إلى المسؤولين المعنيين لتصويب أخطائهم .--- العمل التوعوي الإرشادي :من أهم وسائل المجتمع المدني في التواصل مع أفراد المجتمع، وقد كفل القانون للمجتمع المدني حقه في إصدار وتوزيع النشرات والمجلات والوثائق الإعلامية، وكذا تطوير مواقع الإنترنت، كفضاء إضافية لإيصال صوتها وإسماع المواطن من خلالها.

-التفاعل بين منظمات ا لمجتمع المدني :فمن حق المجتمع المدني العمل في شكل جماعي حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل اتحادات فيما بينها للعمل الجماعي، وهذا ما يجعل منه وسيلة ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لإيصال صوتها كما أن القانون أجاز للجمعيات ذات الطابع الوطني للانضمام إلى الجمعيات الدولية تنشد الأهداف نفسها مع شرط احترام الأحكام التشريعية.

-الإضراب والاعتصام والمقاطعة :وهي وسائل يمكن توصيفها بوسائل الضغط والاحتجاج، وعادة ما تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة أو عدم جدوى الوسائل الأخرى في إيصال رسائلها أو التفاعل معها لأحداث التغيير اللازم، وعادة ما تلجأ الدولة إلى تقييدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن إطارها السلمي" (خلفة نادية،2005،ص،122) . إذن فهذه المؤسسات تعمل على إرساء ثقافة الوعي بطبيعة الجرم وعواقبه، وبإظهار حقيقة الفعل الإرهابي والممارسات المتعلقة به والتوعية إلى السبل الرشيدة للإبتعاد عن الفعل الإرهابي،ولعل مشروع المصالحة الوطنية أيد بإستحقاق من قبل الجزائريين إنما كان بتأييد هذه المؤسسات وترسيخه إلى اليوم في خطاباتها السياسية . بالإضافة إلى كل هذا المشاركة بالقرار السياسي - التشريعات السياسية الدستور – معالجة النزاعات (وسيط في حل النزاعات كقضية الصحراء الغربية) - محاربة الفساد السياسي - ترسيخ مبدأ المواطنة وتأكيد الديمقراطية .

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ الأمن الثقافي : الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر، من خلال بعض تنظيماته التي تمارس العديد من البرامج وتقوم بالعديد من الأنشطة والتظاهرات في سبيل تفعيل الأمن وتحقيق الهوية في الجزائر، ومنها: حماية التراث والتاريخ والهوية الوطنية العادات والتقاليد واللغة، وهذا لا يكون إلا عن طريق إنشاء مختلف التنظيمات التي تهتم بالهوية والثقافة وأصالة المجتمع الجزائري، بتجنيد مختلف الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك .فدور المجتمع المدني يكون عن طريق نشر الوعي، عبر التعليم، الإعلام والتربية، إذ أن جمعيات المجتمع المدني في الجزائر تسعى إلى الحفاظ على الأصالة الجزائرية، وحماية العادات والتقاليد من الزوال ".

فالحقيقة هي أننا في الجزائر بصدد إعادة بعث نهضة وطنية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، وأنه حان الوقت للشروع الفعلي في التأسيس للمجتمع المدني في الجزائر، والإستفادة من المدني في الجزائر، والإستفادة من ميراثنا الثقافي والروحي والحضاري في هذا التأسيس، وتحقيق التناغم والإنسجام بين هذا الموروث، وبين الواقع الدولي الجديد، حيث لا مكان للمجتمعات الإستهلاكية الضعيفة، وأن نفكر بجدية كشعوب إسلامية لها عاداتها وتقاليدها وموروثها الحضاري الذي لا ينبغي أن يندثر، لأن الآفاق تبدو غامضة، في ظل العجز الرهيب للعقل العربي عن الإبداع، وتعطيل روح المبادرة والإكتشاف، قصد

إيجاد حلول ناجعة تخرج البلاد من أزمتها. لهذا فإن ترقية كل عنصر من عناصر الهوية الوطنية، لتحقيق التنمية الوطنية الثقافية، وترسيخ الإنسجام الإجتماعي، وتطوير الروح الوطنية عند الفرد الجزائري ضرورة وطنية لابد منها .إذ لا بد من وجود ثقافة وطنية وسط جيل من الأطفال والشباب، على إعتبار أن نسبة الشباب في الجزائر كبيرة حوالي75 %، وتدريس تاريخ الأمة الجزائرية بمراحله المختلفة بكل حرارة ووطنية، لأن الثورة الثقافية حسب الميثاق الوطني لعامي1976-1986، تعني في منظور ثورة أول نوفمبر صيانة الشخصية الوطنية، وهوية الشعب، وقيام مجتمع متوازن، يضمن الإتصال بالجذور دون فقدان الصلة بواقع التقدم في عصره. فينبغي الإهتمام بالدين الإسلامي كمقوم رئيسي، وكنظام شامل للحياة بكل مجالاتها :السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، التربوية، ...كما يجب الإبتعاد عن محاولات استغلال الإسلام لتغطية وتبرير وتمرير سياسات وخيارات الأحزاب السياسية. وذلك عبر إنشاء وتوسيع بناء المساجد والمدارس القرآنية، ومراقبة الخطب التي تلقى في المساجد" (أوشن سمية،2010، ص- ص، 157. 164) . فالجمعيات بما تحمله من قيم، تعد حقلا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الإجتماعية الهادفة والجادة، وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي، والدفع بالعديد من الفئات الإجتماعية لاسيما الشبانية منها إلى تحرير إبداعاتها وتحرير ضمائرها، وسعيا لبناء الهوية وتحصينها من كل ما يشكل خطرا عليها سواء داخليا أو خارجيا، تسعى الجمعيات إلى ترسيخ هاته الثوابت في المجتمع الجزائري، وعلى رأس هاته الجمعيات جمعية الإصلاح والإرشاد، التي تسعى جاهدة إلى غرس مجموعة من القيم التي جاء الإسلام ليؤكد عليها، أو جاءبها، وذلك لأبنائها الطلاب والطالبات، من خلال البرامج المختلفة، والتي تتمثل في الدروس والمحاضرات والمسابقات والندوات، كما تبنت الجمعية مجموعة من المشاريع التربوية التي تخدم الأسرة والمجتمع، حيث أن العملية التربوية عملية تكاملية بين جميع مؤسسات المجتمع، وقد كرست الجمعية جهودها في تنشئة اجتماعية صالحة، مرتبطة بقيمها الدينية والمجتمعية .

المجتمع المدني كفاعل في ترسيخ الأمن البيئي : حيث فرض هذا الأخير نفسه كعنصر فاعل يتسم بالمسؤولية والتحدي في القضايا البيئية العالمية" (أحمد حسين اللقاني وفارعة حسين محمد،1999،ص،329)، من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية

محليا أو وطنيا أو عالميا، وذلك بالقيام بمشاريع وتنفيذ برامج تكون أهدافها واضحة منذ البداية، إذ لا ينحصر دور تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني في الاستشارة بحسب بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال التمثيل داخل بعض الهيئات العامة" (يحي وناس،2004 ، ص،131)، لأن المشاركة هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعيا واقتصاديا وتتجسد المشاركة من خلال دور المجتمع المدني في حماية البيئة والمتمثل في:

أ -**دور الجمعيات في التربية البيئية** :ونعني بالتربية البيئية محاولة تجنب الكثير من المشكلات البيئية التي تهدد نوعية حياة الإنسان، وغيره من الأحياء على الأرض عن طريق توضيح المفاهيم والخلافات المعقدة التي تربط الإنسان بالبيئة" (محمد خليل الرفاعي ، 1997،ص،75)، ويتمثل دور الجمعيات في نشر التربية البيئية من خلال عرض مضمونها تدريب الأفراد لتحمل مسؤولياتهم، تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة، تنشئة السلوك المبني على الوقاية وارتقاء الضرر البيئي... ، كيفية تحديد الجمهور المخاطب، الأماكن التي يمكن من خلالها الوصول إلى الجمهور والزمن المفضل للاتصال به.

ب -**الدور التحسيسي** : قد يكون أنجح أنواع العمل البيئي هو" التوعية بالقدوة" (نجيب صعب2007 ، ص،17)، حيث لا ينحصر دور الجمعيات في الصلاحيات والإمكانيات التي تتاح لها للمشاركة في حماية البيئة وإنما يتعداه إلى تحسيس المواطنين ونشر الوعي وتعريف الأشخاص بحقهم في العيش في بيئة نقية . ويتضح دور الجمعيات في التربية البيئية والدور التحسيسي في نشاط" الجمعيات حماية البيئة في الجزائر " التي تقوم بدور كبير في ترسيخ" الثقافة البيئية " أو" التوعية البيئية " في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنويا بيوم البيئة العالمي، وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتنبيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضا القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم"أسبوع البيئة" ، تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية) .كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في

مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة "البيئة "إلى جانب كتيبات تحت اسم" قضايا البيئة" ، ونشرت حتى عام2008 ، 15قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة الطبيعية" (موسى لحرش،2008،ص،135)، فمجلات المجتمع المدني عبر مؤسساته وجمعياته في هذا الإطار البيئي يمكن أن تساهم في : محاربة الأمراض الخطيرة والفتاكة – الأوبئة والتلوث - حملات التبرع بالدم- قضايا البيئة- الأمراض المزمنة- وحماية البيئة والطبيعة .

المجتمع المدني كآلية لترسيخ الأمن الإقتصادي : الامن الاقتصادي هو مجمل الوسائل المادية التي تؤهل الفرد والجماعة للحصول على الإحتياجات الأساسية من المأكل المسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وهناك مصطلح يدخل الأمن الإقتصادي، وهو الأمن الغذائي، وهو حصول الفرد على غذائه الأساسي والضروري من خلال مراعاة القدرة الشرائية وتأمين الدخل التنمية المحلية والتنمية المستدامة الأمن الغذائي حماية المستهلك .

خاتمة

ومن خلال ما سبق نخلص أن المجتمع المدني يعد رافدا أساسيا من روافد المنظومة الأمنية وضرورة أساسية على إختلاف مصادرها ومواردها، بما يوفره من هامش الحرية والمشاركة والمساواة والمواطنة والتسامح والحوار، وأصبحت منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة في تقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأخرى كمكمل للعمل الحكومي، ويمتاز المجتمع المدني على مستوى الخريطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية الجزائرية بحضور بارز وكبير، وذلك بفضل النشاط الجمعوي المكثف في حقل التنمية المحلية، ومطالبة الدولة من أجل التكفل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية المحلية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بفضل تلك الممارسات، التي تقوم بها بعض الجمعيات، التي راهنت على توعية المواطنين، وتوعيتهم بالدور اللازم للقيام به من أجل مجتمع سليم، ومؤسس على قواعد سياسية واجتماعية وثقافية، تصان فيه الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحترم فيها المواطن عضوًا فاعلاً ومتفاعلاً . وعلى الدولة أن تعي هذا وأن تطلق سراح هذا الفاعل من الناحية القانونية والتمويلية، بل وأن

تستثمر فيه وتعول عليه، وان تشاركه في مخططاتها التنموية على الصعيد المحلي والوطني والعالمي .

المصادر والمراجع

- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 .

- محمد عابد الجابري، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل، العدد: 163،1993، بيروت .

- أماني قنديل، تطور المجتمع المدني، عالم الفكر .د.م، العدد الثالث،مصر،1999.

- دبلة عبد العالي، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر- جامعة بسكرة، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص ص :138 139 .

- عروس الزبير،القطاع الجمعوي بالجزائر بين القدرات والمتطلبات التحول الديمقراطي، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2000.

- الجريدة الرسمية، العدد 53 لسنة 1990 .

- باري عبد اللطيف، المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري مذكرة ماجستير،جامعة بن يوسف بن خدة . الجزائر. كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007.

- محمد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف،. 2010 .

- احمد بوكابوس،الحركة الجمعوية وواقع التنظيمات الشبانية، في :نورية بن غبريط-رمعون ومصطفى حداب،الجزائر بعد 50 سنة حوصلةالمعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية 1954- 2004، وقائع ندوة وهران(20-21-22 سبتمبر2004) 7008 ، منشوراتcrasc ، 2008.

- إدريس بولكعيبات، الحركة النقابية بين عصرين، إشكالية العجز المزمن عن فك الإرتباط بالمشروع السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12 نوفمبر 2007.

- هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر: 1989 -1999 ، رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006.

- سليمان منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ومرتكزاته"، تم تصفح الموقع يوم:2009/04/26،لمزيد من الاطلاع يرجى زيارة الموقع الالكتروني: <www.achr.nu/art.htm>.

- معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1992 .

- أوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009- 2010 .

- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أروبا والحلف الأطلسي الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005.

- طارق رداف، الاتحاد الأوربي :من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 – 2006.

- عبيدلي العبيدلي، في مفهوم الأمن، تم تصفح الموقع يوم :29 /2009/04 ، لمزيد من الاطلاع يرجى زيارة الموقع الالكتروني :<www.alwasatnews.com/Archive/Issue>

- جون سكوت،خمسون عالما إجتماعيا أساسيا – المنظرون المعاصرون- تر: محمود محمد حلمي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط:1،بيروت، 2009، ص :78 .

- أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، " المستقبل العربي، العدد: 359 سبتمبر، 2000 .

- رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ .دار المعرفة :الجزائر،2007.

- سمير شعبان، المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر،مقال الكتروني.جامعة باتنة الجزائر

2013-03-07.11:30 www.djelfa.infoIvbIshoulhread

- خلفة نادية، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية"دراسة تحليلية قانونية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير .جامعة باتنة :الجزائر،2005.

- جمعية صناع الحياة وصناع النجاح، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24 .

< http://forum.amrkhaled.net /show thread.php >

- أحمد حسين اللقاني، فارعة حسين محمد، التربية البيئية بين الحاضر والمستقبل، القاهرة، عالم الكتب،1999 .

- يحي وناس، المجتمع وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع،2004 .

- محمد خليل الرفاعي،أثر وسائل الإعلام في تكوين الوعي البيئي، مجلة المستقبل العربي، العدد :215، 1997.

- نجيب صعب، نص بيئي، مجلة البيئة والتنمية، سبتمبر2007 .

- موسى لحرش،المجتمع المدني كفاعل أساس في دعم التنمية الملائمة بيئيا، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد :2، 2008.

-Rachid BENYOUB : L'Annuaire Politique de l'Algérie 2000, Alger: Anep, 2000